مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (١٠) العدد (٨) ٢٠٢٦
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (10) No. (8) 2026

العملات الرقمية للبنوك المركزية في مواجهة تحديات العملات الرقمية اللامركزية: دراسة تحليلية في الأبعاد القانونية والتنظيمية والتجارب الدولية

د. سامر أحمد*

شانتال زريق**

(تاريخ الإيداع ٢٠٢٦/٣/٤ – تاريخ النشر ١٣/٧/ ٢٠٢٦)

□ ملخّص □

تناول هذا البحث الإطار القانوني والتنظيمي الدولي للعملات الرقمية للبنوك المركزية في ظل التحولات التي فرضتها اللامركزية المالية على النظام النقدي العالمي، من خلال تحليل الإشكاليات القانونية والتنظيمية المرتبطة بانتشار العملات الرقمية اللامركزية، ولا سيما ما يتعلق بحدود الرقابة القانونية على المعاملات المالية الرقمية العابرة للحدود وغياب إطار قانوني دولي موحد ينظم إصدار هذه العملات وتداولها. كما ركز بحث في أثر هذه التحولات على فعالية السياسة النقدية للدول في ظل تنامي دور الشبكات اللامركزية في المجال النقدي الرقمي. وهدف البحث إلى تحليل الاتجاهات التنظيمية الدولية المتعلقة بالعملات الرقمية للبنوك المركزية وبيان مدى قدرتها على تشكيل بديل تنظيمي في مواجهة تحديات اللامركزية المالية، كما تناول دور المؤسسات المالية الدولية في تطوير المبادئ والمعايير المنظمة لهذه العملات. واعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل النماذج والتجارب الدولية المتعلقة بالعملات الرقمية للبنوك المركزية ودراسة آثارها القانونية والتنظيمية على النظام النقدي الدولي.

وتوصل البحث إلى أن غياب إطار قانوني دولي موحد أسهم في تباين السياسات التنظيمية بين الدول، كما أظهرت أن اتجاه البنوك المركزية نحو إصدار العملات الرقمية أصبح يعكس توجهاً متزايداً نحو إعادة تنظيم المجال النقدي الرقمي والحفاظ على فعالية الرقابة والسيادة النقدية في مواجهة التحولات التي فرضتها اللامركزية المالية، بما يحد من انتقال السلطة النقدية تدريجياً إلى الشبكات المالية اللامركزية العابرة للحدود.

الكلمات المفتاحية: العملات الرقمية للبنوك المركزية–اللامركزية المالية–السيادة النقدية–تقنية البلوكتشين–العملات الرقمية اللامركزية

* مدرس، كلية الحقوق، جامعة اللاذقية، سوريا.
drsamerahmad1981@latakia-univ.edu.sy

** طالبة دراسات عليا، ماجستير، كلية الحقوق، جامعة اللاذقية، سوريا.
shantal.zreak@latakia-univ.edu.sy

مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (١٠) العدد (٨) ٢٠٢٦
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (10) No. (8) 2026

Central Bank Digital Currencies in Addressing the Challenges of Decentralized Digital Currencies: An Analytical Study of the Legal and Regulatory Dimensions and International Experiences

Dr. Samer Ahmad*

Shantal Zreak**

(Received 4/3/2026.Accepted 13/7/2026)

□ABSTRACT □

This research examines the international legal and regulatory framework governing central bank digital currencies (CBDCs) in light of the transformations brought about by financial decentralization in the global monetary system. It analyzes the legal and regulatory challenges associated with the spread of decentralized digital currencies, particularly those related to the limits of legal oversight over cross-border digital financial transactions and the absence of a unified international legal framework governing the issuance and circulation of these currencies. The research also focuses on the impact of these developments on the effectiveness of national monetary policy in light of the growing role of decentralized networks in the digital monetary sphere. Furthermore, it aims to analyze international regulatory trends concerning central bank digital currencies and assess their potential to serve as a regulatory alternative in addressing the challenges posed by financial decentralization. In addition, it examines the role of international financial institutions in developing the principles and standards governing these currencies. The research adopts a descriptive-analytical approach by analyzing international models and experiences related to central bank digital currencies and examining their legal and regulatory implications for the international monetary system. The research concludes that the absence of a unified international legal framework has contributed to divergent regulatory approaches among states. It further finds that the growing trend among central banks toward issuing digital currencies reflects an increasing effort to reorganize the digital monetary domain while preserving effective regulatory oversight and monetary sovereignty in response to the transformations brought about by financial decentralization, thereby limiting the gradual transfer of monetary authority to cross-border decentralized financial networks.

Keywords: Central Bank Digital Currencies [CBDCs]-Decentralized Finance-Monetary Sovereignty-Blockchain Technology-Decentralized Digital Currencies

* Lecturer, Faculty of Law, Lattakia University-Syria.
drsamerahmad1981@latakia-univ.edu.sy
** Postgraduate Student, MA, Faculty of Law, Lattakia University- Syria.
shantal.zreak@latakia-univ.edu.sy

١_ مقدمة:

شهدت المنظومة النقدية الدولية خلال السنوات الأخيرة توسعاً لافتاً في استخدام التقنيات الرقمية، ولا سيما نماذج اللامركزية المالية التي أسهمت في إعادة تعريف أدوار الجهات التنظيمية وآليات تداول القيمة. وقد أدى انتشار العملات الرقمية اللامركزية إلى ظهور واقع مالي دولي جديد يتميز بتراجع الحدود التقليدية للسياسة النقدية، وارتفاع مستوى التعقيد في متابعة تدفقات الأموال وإحكام الرقابة عليها. وفي مقابل ذلك، اتجهت البنوك المركزية حول العالم إلى دراسة وإطلاق صيغ رقمية رسمية من عملاتها الوطنية، معتمدة على بنى تقنية تتيح تطبيق الضوابط النقدية ضمن بيئة رقمية متطورة. ويأتي هذا التوجه في نطاق سعي الدول إلى مواكبة التطور التقني مع إيجاد إطار قانوني قادر على ضبط تداول النقود وإدارة المخاطر المرتبطة بالتحول نحو الأنماط الرقمية الحديثة، في ظل تصاعد التحديات التي يفرضها الطابع اللامركزي للأسواق المالية المعاصرة.

١_١ الدراسات السابقة:

أ_ دراسة (عثمانية، عثمان؛ وبن قيراط، وداد، ٢٠٢٢) بعنوان:

"موقع العملات الرقمية للبنوك المركزية CBDC من العملات المشفرة والعملات المستقرة – اليوان الرقمي نموذجاً"

هدف هذا البحث إلى تحديد موقع العملات الرقمية للبنوك المركزية مقارنة بالعملات المشفرة والعملات المستقرة، مع بيان خصائص كل نوع منها، والتركيز على اليوان الرقمي الصيني بوصفه أحد أبرز النماذج التطبيقية للعملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية.

وتوصل البحث إلى وجود اختلافات أساسية بين العملات الرقمية للبنوك المركزية والعملات المشفرة والعملات المستقرة، لاسيما على مستوى جهة الإصدار، والاستقرار النقدي، وآليات الرقابة والتنظيم، كما بينت أن اليوان الرقمي يمثل تجربة متقدمة تسعى من خلالها الصين إلى تعزيز الشمول المالي وتطوير الاقتصاد الرقمي ضمن إطار نقدي خاضع لإشراف البنك المركزي.

ب_ دراسة (Padilla, 2024) بعنوان:

CBDCs vs. Cryptocurrencies: A Battle for Control in the Digital Economy

هدف هذا البحث إلى تحليل العلاقة المستقبلية بين العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية والعملات الرقمية اللامركزية، وبيان أثر هذا التعايش المحتمل في تشكيل مستقبل النظام النقدي الرقمي. كما سعى البحث إلى تحليل المزايا والتحديات والفرص المرتبطة بكل من العملات الرقمية اللامركزية والعملات الرقمية للبنوك المركزية، واستكشاف انعكاساتها على السياسات النقدية والأنظمة المالية.

واعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل الأدبيات والتجارب التطبيقية المرتبطة بالعملات الرقمية للبنوك المركزية، كما استندت إلى بيانات وتقارير دولية متصلة بالتجارب العملية ذات الصلة، ولاسيما تجربة e-Naira في نيجيريا.

وتوصل البحث إلى أن التعايش بين العملات الرقمية اللامركزية والعملات الرقمية للبنوك المركزية قد يؤدي إلى إعادة تشكيل البيئة المالية العالمية، من خلال خلق توازن جديد بين متطلبات الرقابة المركزية ومزايا اللامركزية المالية.

ج_ دراسة (المقاطي، محمد مرزوق، ٢٠٢٥) بعنوان:

"الإطار القانوني للعملات الرقمية للبنوك المركزية في المملكة العربية السعودية (دراسة تحليلية مقارنة في ضوء التجارب الدولية)"

هدف هذا البحث إلى دراسة الإطار القانوني للعملات الرقمية للبنوك المركزية في المملكة العربية السعودية، من خلال تحليل ماهيتها وخصائصها القانونية، وبيان أبرز الإشكاليات التنظيمية المرتبطة بها، مع الاستفادة من التجارب الدولية المقارنة في هذا المجال.

واعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، إلى جانب المنهج المقارن، عبر وصف وتحليل التنظيم القانوني للعملات الرقمية للبنوك المركزية ومقارنة عدد من النماذج الدولية ذات الصلة.

وتوصل البحث إلى أن الاتجاه نحو العملات الرقمية للبنوك المركزية يفرض تحديات قانونية وتنظيمية متجددة تستوجب تطوير الأطر التشريعية الوطنية بما يواكب التحولات الرقمية الحديثة، ويعزز كفاءة البيئة التنظيمية للمدفوعات الرقمية في المملكة العربية السعودية.

١_٢ التعقيب على الدراسات السابقة:

يتضح من خلال استعراض الدراسات السابقة أنّ:

أ_ اتفق البحث الحالي مع الدراسات السابقة في النقاط الآتية:

- تناول العملات الرقمية للبنوك المركزية بوصفها أحد أبرز التحولات التي يشهدها النظام النقدي المعاصر، وفي التركيز على الآثار التي فرضها انتشار العملات الرقمية اللامركزية على السياسة النقدية والاستقرار المالي ودور البنوك المركزية.
- كما اتفق البحث مع بعض الدراسات السابقة في اعتماد المنهج الوصفي التحليلي من خلال تتبع التطور التنظيمي للعملات الرقمية وتحليل الأبعاد القانونية المرتبطة بها في ضوء التجارب الدولية المختلفة، بما ساهم في تفسير الاتجاهات التنظيمية الحديثة المتعلقة بالعملات الرقمية للبنوك المركزية في ظل التحولات التي يشهدها النظام النقدي الدولي.

ب_ تميّز البحث عن الدراسات السابقة في عدة جوانب:

- إذ ركزت معظم الدراسات السابقة على الجوانب الاقتصادية أو التقنية للعملات الرقمية، أو درست العملات الرقمية للبنوك المركزية ضمن نطاق وطني محدد كالتجربة السعودية أو الصينية أو من خلال دراسة حالة منفردة، في حين اتجه البحث الحالي إلى تحليل الموضوع من زاوية قانونية وتنظيمية دولية، كما تناول البحث الحالي العلاقة بين العملات الرقمية اللامركزية والعملات الرقمية للبنوك المركزية ضمن إطار بحثي واحد، خلافاً لمعظم الدراسات السابقة التي ركزت على أحد النموذجين بصورة مستقلة.
- كما لم يقتصر البحث على تناول العملات الرقمية للبنوك المركزية بوصفها وسائل دفع رقمية حديثة، وإنما بحثتها باعتبارها اتجاهاً تنظيمياً دولياً يرتبط بإعادة تنظيم المجال النقدي الرقمي والحفاظ على فعالية الرقابة والسيادة النقدية في مواجهة تنامي اللامركزية المالية.
- كذلك توسع البحث الحالي في تحليل دور المؤسسات والمنظمات المالية الدولية في تطوير المبادئ والمعايير القانونية المنظمة للعملات الرقمية للبنوك المركزية، وهو جانب لم يحظَ بالمعالجة الكافية في أغلب الدراسات السابقة.

ج_ الإضافة العلمية للبحث الحالي:

تتمثل الإضافة العلمية للدراسة في ربط التحولات المرتبطة بالعملات الرقمية بإشكالية انتقال السلطة النقدية تدريجياً من الدول إلى الشبكات المالية اللامركزية العابرة للحدود، وتحليل العملات الرقمية للبنوك المركزية بوصفها أحد المسارات التنظيمية التي تسعى الدول من خلالها إلى إعادة تكريس الرقابة النقدية والسيادة النقدية ضمن البيئة المالية الرقمية الحديثة.

١_٣ مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في تنامي التحديات القانونية والتنظيمية المرتبطة بانتشار العملات الرقمية اللامركزية في ظل غياب إطار قانوني وتنظيمي دولي موحد ينظمها، ولا سيما صعوبة الرقابة على التدفقات المالية العابرة للحدود، وما يترتب على ذلك من أخطار تهديد السيادة النقدية للدول والاستقرار المالي العالمي. هذا الواقع أعاد تشكيل النقاش الدولي حول مستقبل السيادة النقدية، وحدود قدرة الأطر القانونية التقليدية على ضبط ظواهر مالية تقوم بطبيعتها على اللامركزية. وفي مواجهة هذا التحول، اتجهت العديد من الدول إلى تطوير العملات الرقمية للبنوك المركزية بوصفها أحد المسارات التنظيمية التي تسعى الدول من خلالها إلى إعادة تكريس الرقابة والسيادة النقدية ضمن البيئة المالية الرقمية، ومن هنا يثور التساؤل الرئيس الآتي:

هل يمكن أن تشكل العملات الرقمية للبنوك المركزية استجابة تنظيمية وقانونية للتحديات التي أفرزتها العملات الرقمية اللامركزية بما يسهم في الحفاظ على السيادة النقدية للدول؟

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

١_ ما أبرز التحديات التي فرضتها العملات الرقمية اللامركزية على الاقتصاد الدولي؟

٢_ إلى أي مدى تسهم العملات الرقمية للبنوك المركزية في الحفاظ على السيادة النقدية للدول وتعزيز الاستقرار الاقتصادي في مواجهة انتشار العملات الرقمية اللامركزية؟

٣_ ما دور المنظمات الدولية في تطوير الأطر والمعايير القانونية المنظمة للعملات الرقمية للبنوك المركزية؟

٤_ هل تتيح التجارب الدولية استخلاص إطار قانوني وتنظيمي دولي للعملات الرقمية للبنوك المركزية قادر على مواجهة تحديات العملات الرقمية اللامركزية؟

١_٤ أهمية البحث وأهدافه:

١_ **الأهمية النظرية:** يكتسب هذا البحث أهميته النظرية من تناوله العملات الرقمية باعتبارها أحد أكثر الموضوعات حداثة في القانون الدولي المالي، عبر تحليل موقع العملات الرقمية للبنوك المركزية ضمن النظام النقدي العالمي ومدى قدرتها على تشكيل إطار تنظيمي وقانوني دولي في مواجهة لتحديات العملات الرقمية اللامركزية. كما يسهم في سد فجوة معرفية تتعلق بغياب تصور واضح لطبيعة العلاقة بين العملات الرقمية اللامركزية والنماذج الرقمية الرسمية الصادرة عن الدول.

٢_ **الأهمية العملية:** تبرز الأهمية العملية للبحث من خلال استشرافه الآثار القانونية والاقتصادية المحتملة لاعتماد العملات الرقمية للبنوك المركزية على المستوى الدولي، وبيان كيفية توظيفها في تعزيز الاستقرار المالي ومواجهة المخاطر العابرة للحدود. كما يوفر البحث تصوراً يساعد صانعي السياسات والبنوك المركزية والمنظمات الدولية في تطوير أطر قانونية أكثر فعالية لهذا النوع من العملات.

١_٥ أهداف البحث: يهدف البحث بشكل أساسي إلى:

١_ تحليل الإطار القانوني والتنظيمي الدولي للعملات الرقمية للبنوك المركزية.

٢_ دراسة التحديات القانونية والتنظيمية التي تفرضها العملات الرقمية اللامركزية على السيادة النقدية والاستقرار المالي.

٣_ تحليل دور المنظمات والمؤسسات المالية الدولية في تطوير المعايير والاتجاهات التنظيمية المرتبطة بالعملات الرقمية.

٤_ تقييم أبرز التجارب الدولية المتعلقة بإصدار العملات الرقمية للبنوك المركزية وبيان مدى إمكانية توظيفها في تطوير الأطر التنظيمية الحديثة.

١_٦ منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال عرض وتحليل الاتجاهات القانونية والتنظيمية المرتبطة بالعملات الرقمية اللامركزية والعملات الرقمية للبنوك المركزية، ودراسة مواقف المؤسسات المالية الدولية والتجارب الدولية المقارنة ذات الصلة، بما يتيح تحليل التحولات التي فرضتها العملات الرقمية اللامركزية على النظام المالي الدولي، ورصد التحديات الناشئة عنها وانعكاساتها على السيادة النقدية للدول، إلى جانب تحليل الاتجاهات الحديثة المتصلة بتنظيم العملات الرقمية على المستوى الدولي.

٢_ الدراسة والمناقشة:

أولاً: التداعيات القانونية والتنظيمية للعملات الرقمية اللامركزية على النظام النقدي والمالي الدولي

أدت اللامركزية المالية إلى إحداث تحول عميق في بنية النظام الاقتصادي، إذ أفرزت أنماطاً جديدة من التعاملات النقدية والمالية خارج الأطر التقليدية الخاضعة للسلطات المركزية، وكان من أبرز مفرزاتها ظهور العملات الرقمية اللامركزية التي تقوم على غياب السلطة المركزية. وقد فرض هذا التحول على الدول السعي لمواكبة التطورات الرقمية والمالية، من خلال دراسة إصدار العملات الرقمية للبنوك المركزية، بما يحقق الاستفادة من ميزات هذه التقنيات ويحد في الوقت ذاته من آثار العملات اللامركزية الخارجة عن نطاق الرقابة الحكومية. (الشمري، ٢٠٢٤، ص ١٥٦)

١_ المفهوم العام للعملات الرقمية اللامركزية

أفرز التطور المتسارع للتكنولوجيا المالية أنماطاً جديدة من المعاملات والخدمات المالية القائمة على اللامركزية، والتي أتاحت تنفيذ العمليات المالية خارج الأطر التقليدية للوساطة والرقابة المصرفية. وقد انعكس هذا التحول بصورة واضحة في ظهور العملات الرقمية اللامركزية بوصفها أحد أبرز مظاهر التكنولوجيا المالية الحديثة، الأمر الذي أثار إشكاليات قانونية وتنظيمية متزايدة تتعلق بمدى قدرة الأنظمة النقدية التقليدية على استيعاب هذا النمط الجديد من التعاملات المالية وآثاره على النظام النقدي والمالي الدولي.

١_ ١مفهوم اللامركزية المالية

يمكن تعريف اللامركزية المالية بأنها بنية تحتية مالية تعتمد على تقنية سلسلة الكتل [البلوكتشين] لتقديم الخدمات المالية بشكل مباشر بين الأطراف، دون الحاجة إلى وسطاء تقليديين (IMF, 2022a, p 73). تعتمد هذه البنية على تحويل المنتجات المالية التقليدية إلى منتجات رقمية تعمل من خلال عقود ذكية على سلسلة الكتل، مما يتيح تنفيذ المعاملات بشكل آمن وشفاف وفعال دون تدخل وسطاء. (Ozili, 2022, p 4)

تشكل تقنية البلوكتشين [Blockchain] والعقود الذكية [Smart Contracts] الركيزتين الأساسيتين للامركزية المالية، إذ تعد البلوكتشين بمثابة دفتر أستاذ رقمي موزع يسجل جميع المعاملات بطريقة دائمة وشفافة على شبكة من الحواسيب، مما يضمن عدم إمكانية التلاعب أو التغيير في البيانات (خيربيك، ٢٠٢٤، ص ٣٨٦). تتمتع تقنية البلوكتشين بعدد من الميزات التي جعلتها محل أنظار الحكومات والشركات وحتى الأفراد، منها الشفافية إذ تسجل جميع المعاملات بشكل علني ومتاح لجميع المشاركين، والأمان العالي الناتج عن اعتمادها على التشفير وتوزيع البيانات عبر شبكة لامركزية مما يصعب اختراقها. إضافة إلى ذلك، توفر البلوكتشين سرعة في تنفيذ المعاملات وتقليل التكاليف المرتبطة بالوسطاء، كما تضمن عدم إمكانية تعديل السجلات القديمة، مما يعزز الثقة في النظام المالي (سعدوني، ٢٠٢٣، ص ١٩٤٣). أما العقود الذكية فهي عبارة عن "البرنامج المدفوع بالأحداث الذي يتم تشغيله على دفتر موزع، لا مركزي، مشترك ومتكرر، والذي يستطيع أن يتولى ويصدر الأمر بنقل القيم على ذلك الدفتر" (قانون ولاية أريزونا، ٢٠١٧)، فالعقد الذكي هو العقد الذي يتم تنفيذه وإتمامه بشكل إلكتروني دون حاجة إلى وسيط في هذه العملية، بالإضافة لعدم وجود حدود لهذه العقود، فيمكن تبادل كل شيء من خلالها، بما في ذلك الأموال، والممتلكات، والأسهم بطريقة آمنة (الشاطر، ٢٠١٩، ص ١٣٤). وبعد توضيح دور تقنية البلوكتشين والعقود الذكية كأدوات تمكن النظام المالي من العمل بشكل لامركزي، تظهر العملات الرقمية اللامركزية المشفرة كأحد أهم تطبيقات هذه التقنيات.

١_ ٢ العملات الرقمية اللامركزية [cryptocurrencies]

لقد جاء ظهور العملات الرقمية اللامركزية نتيجة تضافر عوامل متعددة، في مقدمتها الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨، التي كشفت عن مواطن خلل في النظام المالي التقليدي، وشكل هذا العام نقطة تحول مع طرح ساتوشي ناكاموتو [Satoshi Nakamoto] لنموذج البيتكوين [Bitcoin] المعتمد على نظام دفع إلكتروني غير مركزي وتقنية البلوكتشين (يوسف والحمادي، ٢٠٢٢، ص ١٢٩). وقد عرف البنك الأوروبي العملة الرقمية اللامركزية بأنها تمثيل رقمي للقيمة لا يصدر عن بنك مركزي أو مؤسسة ائتمانية أو مؤسسة للنقود الإلكترونية، ويمكن استخدامها، في بعض الحالات، كوسيلة بديلة للتبادل مقابل المال. (ECB, 2015, p 25)

تقوم العملات الرقمية اللامركزية على مجموعة من الخصائص التقنية التي ميزتها عن النقود التقليدية، وأسهمت في الوقت ذاته في إثارة إشكاليات قانونية وتنظيمية معقدة على المستوى الدولي، ومن أبرز هذه الخصائص: (الأحمد، ٢٠٢٣، ص ٤٣_٤٤)

أ_ اللامركزية: يتم تنفيذ المعاملات مباشرة بين الأطراف دون الحاجة إلى وسيط مالي أو تدخل من البنوك والمؤسسات

ب_ سرعة المعاملات وانخفاض تكلفتها: توفر العملات الرقمية اللامركزية قدرة عالية على إنجاز المعاملات بسرعة تفوق الأنظمة المالية التقليدية، وبكلفة منخفضة نتيجة غياب الوسيط.

ج_ قابلية النقل عبر الحدود: لا ترتبط بحدود جغرافية أو قيود مصرفية، ما يسمح بإجراء التحويلات عالمياً.

د_ التشفير: تعتمد بروتوكولات تشفير قوية تضمن حماية المعاملات وصعوبة اختراق الشبكة.

وقد أسهمت هذه الخصائص في تعقيد إمكانية إخضاع العملات الرقمية اللامركزية للأطر القانونية والرقابية التقليدية، نظراً لقيامها على بنية لا مركزية تتجاوز الحدود الجغرافية وتحد من قدرة السلطات النقدية على فرض رقابتها المباشرة على عمليات الإصدار والتداول.

١_ ٣ التحديات القانونية والتأثيرات الاقتصادية العالمية للعملات الرقمية اللامركزية

رغم ما تقدمه العملات الرقمية اللامركزية من ميزات، إلا أن توسعها العملي كشف عن تحديات قانونية وتنظيمية معقدة وضعت الدول أمام ضرورة البحث عن صيغ نقدية أكثر انسجاماً مع متطلبات الاستقرار المالي وسيادة الدولة في المجال النقدي. وقد دفع هذا الواقع العديد من الحكومات والسلطات النقدية إلى دراسة خيارات بديلة قادرة على الاستفادة من التطور التقني، مع تجنب الإشكاليات التي أظهرتها هذه العملات (Haynes and Yeoh, 2026, p 152). وترتبط هذه الإشكاليات بصورة وثيقة بما تفرضه العملات الرقمية اللامركزية من تحديات على السيادة النقدية للدول، إذ ارتبطت السياسة النقدية تقليدياً بالبنوك المركزية التي تحتكر إصدار النقود القانونية والإشراف على تداولها، إلا أن ظهور عملات رقمية تصدرها جهات خاصة أو شبكات لامركزية يثير تحديات متزايدة أمام قدرة هذه البنوك على إدارة النظام النقدي والحفاظ على دورها التقليدي (عثمانية وبن قيراط، ٢٠٢٢أ، ص ٢٦٢). إذ لا تقتصر خطورة العملات الرقمية اللامركزية على تقلباتها المالية أو طبيعتها التقنية، وإنما تمتد إلى إعادة تشكيل العلاقة التقليدية بين الدولة والنقود، من خلال نقل جزء من السلطة النقدية من المؤسسات العامة إلى شبكات أو جهات خاصة عابرة للحدود (Martino, 2024, p 9). فالنقود لا تمثل مجرد وسيلة للتبادل، وإنما تعد إحدى أدوات السيادة النقدية التي تمكّن الدولة من إدارة السياسة النقدية وضبط الكتلة النقدية والحفاظ على الاستقرار المالي، الأمر الذي يجعل انتشار العملات الرقمية تحدياً مباشراً لاحتكار الدولة للوظيفة النقدية. ويمكن إيجاز انعكاسات العملات الرقمية اللامركزية على السيادة النقدية للدول والاقتصاد العالمي في النقاط الآتية:

أ_ إضعاف فعالية السياسة النقدية: يؤدي تداول العملات الرقمية اللامركزية خارج النظام المصرفي التقليدي إلى نشوء كتلة نقدية يصعب إخضاعها للرقابة أو احتسابها ضمن المؤشرات الرسمية التي تعتمد عليها السلطات النقدية في رسم سياساتها، الأمر الذي يضعف فعالية أدوات السياسة النقدية ويحد من قدرة البنوك المركزية على إدارة النظام النقدي بفاعلية. (عبد المسيح، ٢٠٢١، ص ٢٠٤٤)

ب– الإحلال النقدي: تزداد خطورة العملات الرقمية اللامركزية في ظل ما قد تؤدي إليه هذه العملات من ظاهرة «الإحلال النقدي»، من خلال مزاحمة العملة الوطنية داخل الاقتصاد المحلي، مما يحد من قدرة البنوك المركزية على إدارة السيولة والقيام بوظيفة المقرض الأخير، ويقلص من فعالية الأدوات النقدية التي تعتمد عليها الدولة في إدارة اقتصادها. (Brooks, 2021, p 3)

ج_ تحييد دور البنوك المركزية: إن إصدار العملات الرقمية اللامركزية وتداولها يتم خارج سلطة البنوك المركزية، مما يقلّص قدرتها على أداء وظائفها النقدية الأساسية. (الدخيل، ٢٠٢٢، ص ١٣٣)

د_ نهاية الوصاية المصرفية: تقلص قدرة البنوك والمؤسسات المالية على التحكم الكامل في حركة الأموال والمعاملات والرقابة عليها مما يسهل تنفيذ معاملات مجهولة المصدر، ويزيد من أخطار تمويل الإرهاب وغسيل الأموال. (أحمد، ٢٠٢٣، ص ٤٠)

هـ_ زيادة معدلات التضخم العالمي: إضافة وسائل تبادل نقدية على المستوى الدولي إلى جانب العملات الورقية الصادرة عن الدول، مما يؤدي إلى زيادة العرض الكلي للنقود عالمياً ويسهم في تصاعد معدلات التضخم. (صبح، ٢٠٢٤، ص ٧٦٧)

و_ عدم استقرار الأسواق المالية ونظم المدفوعات: يزيد انتشار هذه العملات من صعوبة مراقبة حجم النقود وسرعة دورانها بسبب غياب إشراف البنوك المركزية، ما يهدد استقرار الأسواق المالية ويزيد الفجوة بين

الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي القائم على المضاربات، إذ تشير بعض الدراسات إلى أن حجم النقود في هذا الأخير يفوق نظيره في الاقتصاد الحقيقي بما يتراوح بين ثلاثين إلى خمسين مرة. (الفقي، ٢٠٢٤، ص ١٥٣)

ز_ التهرب الضريبي: تشكل هذه العملات تحدياً كبيراً للأنظمة الضريبية التقليدية، إذ تتيح طبيعتها اللامركزية إمكانية إخفاء الدخل وتحويل الأصول دون رقابة فعالة من الجهات المختصة. هذا الأمر يسهل على الأفراد والشركات التهرب من الالتزامات الضريبية، ويضعف من قدرة الحكومات على تحصيل الإيرادات اللازمة لتمويل الخدمات العامة. (الخوري، ٢٠٢١، ص ٨٥)

ويعكس اتساع هذه التأثيرات أن العملات الرقمية اللامركزية لم تعد تمثل مجرد وسيلة جديدة للدفع أو التحويل المالي، وإنما أصبحت تطرح تحديات تمس جوهر النظام النقدي القائم. فمع انتقال جزء من النشاط النقدي إلى فضاءات رقمية لا تخضع بصورة مباشرة لرقابة الدولة، برزت تساؤلات متزايدة حول قدرة البنوك المركزية على الاستمرار في أداء أدوارها التقليدية، وحول حدود السيادة النقدية للدول في البيئة الرقمية. ومن ثم، لم يعد التحدي يقتصر على تنظيم استخدام هذه العملات، بل أصبح يتعلق بكيفية التوفيق بين الاستفادة من مزايا التطور التقني والحفاظ على الدور التنظيمي والرقابي للدولة في المجال النقدي، وهو ما يفسر التوجه المتزايد نحو البحث عن نماذج نقدية رقمية تجمع بين الابتكار المالي ومتطلبات السيادة النقدية والاستقرار المالي.

٢_ العملات الرقمية للبنوك المركزية بوصفها اتجاهاً تنظيمياً لمواجهة العملات الرقمية اللامركزية

دفعت الإشكاليات القانونية والتنظيمية التي أفرزتها العملات الرقمية اللامركزية، ولا سيما محدودية الأطر التشريعية التقليدية في استيعاب خصائصها ومواكبة تطوراتها التقنية، البنوك المركزية إلى البحث عن نماذج نقدية رقمية أكثر قدرة على التوفيق بين متطلبات التطور التقني والحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي. وتطبيقاً لذلك، برزت العملات الرقمية للبنوك المركزية بوصفها اتجاهاً نقدياً وتنظيمياً حديثاً يسعى إلى إعادة توظيف التكنولوجيا الرقمية ضمن إطار يخضع لرقابة الدولة ويعزز سيادتها النقدية.

٢_ ١ مفهوم العملات الرقمية للبنوك المركزية [Central Bank Digital Currencies]

يعرف بنك التسويات الدولية العملات الرقمية للبنوك المركزية بأنها شكل جديد من النقود الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية، تختلف عن احتياطيات البنوك أو أرصدة التسوية التي تحتفظ بها البنوك التجارية لدى البنوك المركزية .(BIS, 2020, p 3)

كما تشير إلى "نماذج نقدية رقمية يتحكم فيها البنك المركزي بالكامل دون وجود مكافئ نقدي مادي. وقد يتطلب هذا النموذج إصدار كمية ثابتة من العملة، مع السماح للسوق بتحديد سعر الفائدة، أو اعتماد سعر فائدة ثابت وترك السوق يحدد المبلغ المالي من خلال عمليات الشراء والبيع بالأصول الحالية". (Stewart, Gunashekar, and (Manville, 2017, p 3

إذ تمنح العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية الحكومات القدرة على التحكم في معاملات العملات الرقمية عبر تتبع السجلات الإلكترونية وتدفقات الأموال، مما يعزز كفاءة وسرعة أنظمة المدفوعات ويدعم استقرار الاقتصاد الكلي من خلال توفير بيانات آنية حول استجابة السوق للسياسات الاقتصادية (عثمانية، وبن قيراط، ٢٠٢٢أ، ص ٢٦٠-٢٦١) ،كما أظهرت دراسة صادرة عن بنك التسويات الدولية شملت عدداً من البنوك المركزية حول العالم أن أكثر من ٩٠٪ من هذه البنوك باتت تعمل على دراسة أو تطوير العملات الرقمية للبنوك المركزية، في حين انتقل جزء منها إلى مراحل التجارب العملية والإطلاق التجريبي، بما يعكس تنامياً ملحوظاً في الاهتمام الدولي بتطوير هذه العملات، كما

تبين وجود تعاون منتظم للمعلومات والخبرات بين البنوك المركزية على المستوى الدولي، ولا سيما فيما يتعلق بدرجة التقدم المحقق وأفضل الممارسات المرتبطة بتطوير العملات الرقمية للبنوك المركزية. (Kosse and Mattei, 2023, p 5)

إلى جانب ذلك تتسم العملات الرقمية للبنوك المركزية بمجموعة من المميزات والخصائص التي تجعلها فريدة مقارنة بالعملات الرقمية اللامركزية أهمها (الخوري، ٢٠٢١، ص ١٦٨):

أ_ تعتمد هذه العملات على موثوقية عالية، مدعومة بالإطارين السياسي والإداري للدول التي تصدرها.

ب_ تصدر من البنوك المركزية والحكومات.

ج_ لا يمكن تزويرها، أو اختراق الحسابات، أو الشبكة، أو قواعد البيانات.

د_ سهولة الاستبدال مع العملات الأخرى، وفقاً لقواعد صرف معتمدة ومتعارف عليها دولياً، مع الحفاظ على استقرار قيمتها وتجنب التقلبات الحادة والمفاجئة.

هـ_ توفر هذه العملات إمكانية تتبع المعاملات، كما تتيح إجراؤها من حساب إلى آخر دون الحاجة إلى وسطاء.

وتعكس هذه الخصائص اختلاف العملات الرقمية للبنوك المركزية عن العملات الرقمية اللامركزية من جانب الأساس القانوني وآلية الإصدار والرقابة، إذ تقوم على توظيف التكنولوجيا الرقمية ضمن إطار نقدي منظم يخضع لسلطة البنك المركزي، بما يضمن استمرار الدور التقليدي للدولة في إدارة السياسة النقدية والإشراف على النظام المالي.

٢_ ٢ مبررات إصدار العملات الرقمية للبنوك المركزية

اتجهت البنوك المركزية إلى تبني تكنولوجيا البلوكتشين ضمن نموذج مركزي يضمن لها السيطرة الكاملة على السجلات، وإصدار عملتها التقليدية في صورة رقمية، بهدف الاستفادة من ميزات هذه التكنولوجيا مع تجنب مخاطر العملات الرقمية اللامركزية (BIS, 2018, p 7). وتتبع هذه التوجهات إلى دوافع تختلف من دولة إلى أخرى، تبعاً لعوامل متعددة مثل مستوى تقدم نظم الدفع ومستويات الشمول المالي، إضافة إلى السياسات النقدية المعتمدة، ونظم أسعار الصرف، ومدى تطور القطاعات المالية للمدفوعات. وبالتالي فإن إصدار العملات الرقمية يعكس في جوهره خصوصية السياق الاقتصادي لكل دولة واحتياجاتها النقدية والتنظيمية (عبد المنعم، ٢٠٢٢، ص ٣٧). استندت هذه التوجهات إلى عدد من المبررات، من بينها:

أ_ الحفاظ على السيادة النقدية وتعزيز الدور النقدي للدولة: اتجهت البنوك المركزية إلى تطوير العملات الرقمية للبنوك المركزية باعتبارها أداة قانونية وتنظيمية تهدف إلى إعادة تكريس الدور التقليدي للدولة في إصدار النقود وإدارة النظام النقدي ضمن فضاء رقمي خاضع للرقابة (Chu and Rathbun, 2025, p 331). كما أشارت دراسة صادرة عن البنك المركزي الكندي إلى أن إصدار العملات الرقمية للبنوك المركزية قد يشكل وسيلة للحفاظ على السيادة النقدية وتجنب الإحلال النقدي في حال تنامي استخدام العملات الرقمية داخل الاقتصاد المحلي. (عبد المنعم، ٢٠٢٢، ص ١٩)

ب_ التوسع المتسارع للعملات الرقمية اللامركزية، في ظل غياب إطار قانوني ينظمها، يشكل تهديداً للنظام النقدي، وقد دفع ذلك البنوك المركزية إلى تطوير عملات رقمية خاصة بها، تستوعب ميزات هذه العملات ضمن إطار منظم.

ج_ الانتشار المتزايد للتكنولوجيا وظهور أجيال تفضل الحلول الرقمية يدفع البنوك المركزية إلى مواكبة هذا التحول وتقديم خدمات تتناسب مع تلك التفضيلات. كما تخشى هذه البنوك فقدان دورها التقليدي في النظام النقدي، خاصة بعد ظهور عملات لا تخضع لسيطرتها، ما يدفعها إلى السعي للحفاظ على سلطتها وتأثيرها في الاقتصاد والمجتمع (عثمانية وبن قراط، ٢٠٢٢ب، ص ٣٤١).

د_ يعد تعزيز الشمول المالي من الدوافع الرئيسية لإصدار العملات الرقمية للبنوك المركزية في الدول النامية. فهي تتيح للأشخاص الذين لا يمتلكون حسابات مصرفية فرصة الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية بسهولة وبتكلفة منخفضة، عبر استخدام هواتفهم المحمولة أو الأجهزة المتصلة بالإنترنت، مما يسهم في دمجهم في النظام المالي. (Padilla, 2024, p 11)

هـ_ تسعى كثير من الدول للتخلي التدريجي عن النقد الورقي والمعدني بسبب تكاليفه العالية في التصنيع والتخزين، وهي تكاليف تقل بشكل كبير مع اعتماد العملات الرقمية للبنوك المركزية، ما يفتح المجال لتوفير نفقات كبيرة. (الشمري، ٢٠٢٤، ص ١٨٩)

و_ تعزيز كفاءة نظام المدفوعات وتسهيل تسوية المعاملات المالية الدولية عبر الاستفادة من انخفاض رسوم تحويل العملات الرقمية وسرعة تنفيذها. (IMF, 2022b, p 48)

ز_ يساعد وجود حساب رقمي يحفظ قيمة النقد الذي يمتلكه الفرد في تسهيل تطبيق القوانين الضريبية ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إذ يمكن للجهات المختصة متابعة وتحليل العمليات المالية المنفذة عبر هذه الحسابات، والكشف المبكر عن المعاملات المشبوهة المرتبطة بتمويل الإرهاب أو الجماعات المسلحة. (Bordo and Levin, 2017, p 4)

يكشف تعدد الدوافع المرتبطة بإصدار العملات الرقمية للبنوك المركزية عن تحول متزايد في النظرة إليها، إذ لم تعد تُطرح باعتبارها مجرد أداة نقدية رقمية حديثة، وإنما بوصفها وسيلة تمكّن البنوك المركزية من الحفاظ على دورها داخل بيئة مالية تتجه بصورة متسارعة نحو اللامركزية. وبذلك، لا تعكس هذه العملات مجرد تطور تقني في وسائل الدفع، بل تمثل اتجاهاً دولياً متزايداً نحو تعزيز السيادة النقدية للدول والحفاظ على قدرتها على إدارة المجال النقدي الرقمي. ومن ثمّ، لم يعد النقاش المرتبط بالعملات الرقمية يقتصر على أدوات الدفع أو وسائل التداول الحديثة، وإنما امتد ليشمل مستقبل السلطة النقدية وحدود دور الدولة في تنظيم النشاط النقدي والمالي في البيئة الرقمية.

ثانياً: الإطار القانوني والتنظيمي للعملات الرقمية للبنوك المركزية على المستوى الدولي

أفرز اعتماد البنوك المركزية للعملات الرقمية واقعاً نقدياً جديداً يستدعي معالجة قانونية وتنظيمية تتناسب مع طبيعتها الرقمية وتأثيرها العابر للحدود، ولا سيما في ظل تداخلها مع القواعد التقليدية المنظمة للنظام النقدي الدولي، كما دفعت الدراسات العالمية المتعلقة بالعملات الرقمية إلى تنامي اهتمام الحكومات والمنظمات الدولية، الأمر الذي أدى إلى تسريع جهود البحث والتطوير وتعزيز التعاون الدولي، بهدف توسيع الأدوات المتاحة للسياسات النقدية ودعم قدرتها على مواكبة التحولات الرقمية المتسارعة.

١_ دور المؤسسات والتجمعات الدولية في وضع الأطر المنظمة للعملات الرقمية للبنوك المركزية

مع اتساع الاهتمام الدولي بالعملات الرقمية للبنوك المركزية، برز دور المؤسسات المالية الدولية في توجيه الدول نحو تطوير أطر قانونية وتنظيمية قادرة على ضبط هذا التحول النقدي الرقمي. وقد تجسد ذلك من خلال إصدار تقارير ومبادئ إرشادية هدفت إلى تحقيق التوازن بين تشجيع الابتكار المالي والحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي الدولي.

١_ ١ صندوق النقد الدولي [International Monetary Fund]: يعد صندوق النقد الدولي [IMF] أحد أبرز الفاعلين الدوليين في توجيه الدول نحو اعتماد العملات الرقمية للبنوك المركزية ضمن أطر قانونية ورقابية متماسكة. وينصب اهتمام الصندوق أساساً على تقييم الانعكاسات الكلية لإصدار هذه العملات، ولا سيما تأثيرها على سلامة النظام المالي. وفي تقاريره المتخصصة، يؤكد الصندوق ضرورة توافر أساس قانوني صريح يمنح البنوك المركزية صلاحية إصدار العملة الرقمية وإدارتها، بما يحد من المخاطر القانونية ويعزز الثقة العامة في النظام النقدي (IMF, 2025, p 12). كما يوصي بتصميم العملات الرقمية للبنوك المركزية بطريقة تقلل من أخطار الإزاحة المصرفية وتحافظ على دور القطاع المصرفي في الوساطة المالية، من خلال اعتماد نماذج تشغيلية تدريجية أو وسيطة (IMF, 2024, p 25). يعكس هذا التوجه إدراك الصندوق لمخاطر الاستخدام غير المشروع للتكنولوجيا الرقمية في حال غياب ضوابط تنظيمية فعالة. ومن ثم، لا تقتصر توصيات الصندوق على الجوانب التقنية، بل تمتد إلى الدعوة لإصلاحات تشريعية ومؤسسية شاملة تمكن الدول من الاستفادة من الابتكار النقدي مع الحفاظ على استقرار النظام الاقتصادي والمالي.

١_ ٢ بنك التسويات الدولية [Bank for International Settlements]: يعتبر بنك التسويات الدولية [BIS] من أبرز المؤسسات الدولية التي تلعب دوراً مركزياً في تطوير وتنظيم العملات الرقمية للبنوك المركزية على المستوى العالمي. يعمل البنك على وضع المبادئ التوجيهية والأسس الفنية التي تستند إليها البنوك المركزية في تصميم وتنفيذ عملاتها الرقمية، إذ أكد على ضرورة أن تستند عملية إصدار هذه العملات إلى مجموعة من المبادئ التي تضمن تحقيق الاستقرار النقدي والمالي، والحفاظ على وحدة العملة وسيادة البنك المركزي. من بين هذه المبادئ، ضرورة تكامل العملات الرقمية مع الأشكال التقليدية للنقود، مثل الحسابات النقدية وحسابات الاحتياطات وأنظمة التسوية، بما يدعم الاستقرار النقدي ويعزز التنوع في الوسائل النقدية المتاحة للجمهور (BIS, 2020, p 10).

كما شدد البنك على أهمية تصميم العملة الرقمية بحيث تتيح سهولة الوصول والاستخدام للجمهور، مع ضمان حماية الخصوصية والأمان في الوقت ذاته، إلى جانب الالتزام بتدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ويجب أن تضمن هذه العملات قابلية التبادل مع الوسائل النقدية الأخرى، وألا تؤثر على قدرة البنوك المركزية على تنفيذ السياسات النقدية بكفاءة (عبد المنعم، ٢٠٢٢، ص ١٦).

بالإضافة إلى أنّ البنك يصدر تقارير دورية تقدم تحليلات عميقة حول المخاطر التنظيمية والتحديات التقنية المتعلقة بالـCBDCs ، ويعمل على تعزيز التعاون الدولي لتوحيد المعايير واللوائح، بما يسهم في تسهيل تبني هذه العملات بشكل آمن وفعال في الأسواق المالية العالمي (BIS, Swiss National Bank and SIX Group, 2022, p 13). ويكشف هذا الدور عن توجه دولي متزايد نحو بناء معايير تنظيمية مشتركة للعملات الرقمية للبنوك المركزية، بما يضمن تكاملها مع النظام النقدي القائم والحفاظ على فعالية السياسات النقدية.

١_ ٣ مجموعة الدول السبع [Group of Seven]: برزت مجموعة الدول السبع الصناعية [G7] كأحد أهم الفاعلين في توجيه المسار الدولي المتعلق بتطوير العملات الرقمية للبنوك المركزية، فقد أدركت دول المجموعة، في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها قطاع التكنولوجيا المالية، أن إصدار عملات رقمية مركزية بات يمثل خطوة حتمية للحفاظ على استقرار النظام النقدي العالمي وتعزيز كفاءة نظم المدفوعات، خاصة مع

التنامي السريع لاستخدام العملات الرقمية اللامركزية وتأثيرها على السياسات النقدية التقليدية (United States Department of the Treasury, 2020).

وقد تجسد هذا الاهتمام من خلال قيامها بوضع مجموعة من المبادئ الإرشادية التي تستهدف توجيه البنوك المركزية في عملية تصميم وإصدار العملات الرقمية، وتشدد هذه المبادئ على أهمية أن يدعم تصميم العملة الرقمية أهداف السياسة النقدية، وألا يحد من قدرة البنوك المركزية على إدارة السيولة أو الحفاظ على استقرار الأسواق المالية. كما تؤكد على ضرورة أن تتسم العملات الرقمية بالكفاءة والأمان. وتولي مجموعة السبع أهمية للتنسيق بين البنوك المركزية، إدراكاً منها أن نجاح العملات الرقمية لا يعتمد فقط على البنى التحتية الوطنية، بل يتطلب تطوير معايير مشتركة تدعم التكامل في نظم المدفوعات العالمية (G7, 2021, p 6). ويعكس هذا التوجه إدراك الدول الصناعية الكبرى أن تنظيم العملات الرقمية لم يعد شأناً وطنياً فحسب، وإنما قضية ترتبط باستقرار النظام المالي الدولي وفعالية التنسيق النقدي بين الدول.

مما تقدم، يتضح أن المنظمات الدولية أسهمت بدور أساسي في بلورة الإطار التنظيمي والقانوني الدولي الناظم للعملات الرقمية للبنوك المركزية، من خلال الجمع بين التحليل الاقتصادي ووضع المبادئ القانونية والتنظيمية. فقد ركز صندوق النقد الدولي على تقييم آثار هذه العملات على الاستقرار المالي والدعوة إلى تأسيسها على أساس قانوني صريح، بينما عمل بنك التسويات الدولية على تطوير المبادئ الفنية التي تضمن تكاملها مع النظام النقدي القائم والحفاظ على فعالية السياسة النقدية. كما عززت مجموعة الدول السبع التنسيق الدولي عبر مبادئ إرشادية مشتركة، بما يسهم في توحيد المعايير والحد من المخاطر التنظيمية، ويحقق توازناً بين الابتكار النقدي واستقرار النظام المالي العالمي.

٢_ التجارب الدولية في إصدار وتنظيم العملات الرقمية للبنوك المركزية

اتجهت العديد من الدول إلى إطلاق تجارب عملية للعملات الرقمية للبنوك المركزية، مع تباين أهداف هذه التجارب ونماذجها التنظيمية والتشريعية تبعاً لأولويات كل دولة النقدية والاقتصادية. وقد كشفت هذه التجارب عن اتجاه دولي متصاعد نحو تطوير أطر قانونية وتنظيمية أكثر قدرة على استيعاب التحولات الرقمية ومواجهة تحديات العملات الرقمية اللامركزية.

٢_ ١ التجارب العالمية للعملات الرقمية للبنوك المركزية

أ_ اليوان الرقمي [e-CNY]: يعد مشروع اليوان الرقمي من أكثر نماذج العملات الرقمية للبنوك المركزية تقدماً على المستوى التشريعي والتنظيمي والتنفيذي. إذ اعتمدت الصين مقاربة مركزية واضحة في تصميم هذه العملة باعتبارها شكلاً رقمياً للعملة القانونية الوطنية الخاضعة للسيادة النقدية للدولة (عثمانية وبن قراط، ٢٠٢٢ب، ص ٣٤٥). وقد أسندت سلطة الإصدار حصراً إلى بنك الشعب الصيني، في حين أُنيطت بالمؤسسات المالية المرخصة مهمة توزيع العملة على المستخدمين، وفق نموذج تشغيلي ثنائي المستوى يهدف إلى الحفاظ على دور النظام المصرفي القائم (He, 2021, p 2). وعلى الصعيد التشريعي والتنظيمي، اعتمدت الصين نموذجاً تنظيمياً تشريعياً صريحاً، يقوم على مجموعة من القواعد واللوائح الصادرة عن السلطات النقدية المختصة، والتي نظمت بشكل تفصيلي صلاحيات البنك المركزي، وآليات تداول العملة الرقمية، والعلاقة بين الجهات المشاركة في النظام.

كما تضمن هذا النموذج إدراج متطلبات صارمة تتعلق بأمن النظام ومكافحة الجرائم المالية، بما يعكس توجهاً واضحاً نحو إحكام الرقابة القانونية على استخدام العملة الرقمية منذ المراحل الأولى لتطبيقها (المقاطي، ٢٠٢٥، ص ٤١٧). تكشف التجربة الصينية عن اتجاه تشريعي وتنظيمي يقوم على إعادة تكريس المركزية النقدية ضمن بيئة رقمية،

من خلال إخضاع العملة الرقمية لرقابة البنك المركزي بصورة مباشرة، وهو ما يعكس توجهاً واضحاً نحو توظيف التكنولوجيا الرقمية لتعزيز السيادة النقدية والحد من المخاطر المرتبطة بالعملات الرقمية اللامركزية.

ب_ اليورو الرقمي [Digital Euro]: يمثل مشروع اليورو الرقمي [Digital Euro] خطوة استراتيجية في توجه الاتحاد الأوروبي نحو تحديث منظومة المدفوعات، إذ يسعى البنك المركزي الأوروبي إلى توفير شكل رقمي للعملة الرسمية يكمل النقد التقليدي دون إلغائه. وقد أطلق المشروع انطلاقاً من اعتبارات تتعلق بالحفاظ على الاستقرار النقدي، وضمان الشمول المالي، ومواجهة المخاطر المحتملة الناتجة عن تراجع استخدام النقد أو توسع وسائل الدفع الخاصة أو الأجنبية (Bofinger, 2024, pp 7-9). وعلى الصعيد القانوني، اعتمد الاتحاد الأوروبي نموذجاً تشريعياً مختلطاً، يقوم على إعداد تشريع خاص باليورو الرقمي يحدد وضعه القانوني وآليات تداوله، مع دمجه في الوقت ذاته ضمن الإطار القانوني القائم للاتحاد الأوروبي.

ويعكس هذا النهج حرص المشرع الأوروبي على إدخال الابتكار النقدي بشكل تدريجي ومنضبط، مع مراعاة توازنات النظام المالي ودور البنوك في الوساطة المالية (ECB, 2020, p 42). وتبرز أهمية التجربة الأوروبية في كونها تكشف عن تعامل مؤسسي حذر مع إدخال العملة الرقمية، إذ جرى التعامل معها كامتداد لمنظومة المدفوعات القائمة لا كبديل جذري عنها، بما يعكس إدراكاً لتأثيرها على توازنات النظام المالي ودور البنوك. كما يظهر من هذه التجربة أن الاتجاه الأوروبي لا يقوم على استبدال النظام النقدي التقليدي، وإنما على إعادة تكييفه تدريجياً بما ينسجم مع التحولات الرقمية الحديثة.

ج_ الكرونا الإلكترونية السويدية [e-krona]: يمثل مشروع الكرونا الإلكترونية السويدية [e-krona] استجابة مباشرة للتحول المتسارع نحو مجتمع شبه خالٍ من النقد، إذ بدأ البنك المركزي السويدي بدراسة إصدار عملة رقمية مركزية بهدف ضمان استمرار إتاحة نقود البنك المركزي للجمهور في بيئة مالية رقمية متنامية. وقد اتخذ المشروع طابعاً تجريبياً في مراحله الأولى، من خلال اختبار نماذج تقنية تهدف إلى تعزيز كفاءة المدفوعات وأمانها (صالح، ٢٠٢١، ص ٢٦).

ومن الناحية القانونية، تعتمد السويد على نموذج تنظيمي مرحلي يقوم على تعديل التشريعات القائمة، لا سيما قانون البنك المركزي السويدي، لتوضيح الصلاحيات القانونية لإصدار العملة الرقمية واعتبارها نقوداً قانونية، مع ضمان تكاملها ضمن الإطار التنظيمي القائم للمدفوعات (المقاطي، ٢٠٢٥، ص ٤١٨). وعلى الرغم من تطور التجربة السويدية من الناحية التقنية والمؤسسية، إلا أن تبني نموذج التنظيم من خلال تعديل التشريعات القائمة يعاني من بعض القيود، منها بطء التكيف التشريعي مع سرعة التطور التقني، وغياب وضوح قانوني مؤقت حول وضع العملة الرقمية قبل إتمام التعديلات، مما قد يؤثر على سرعة اعتمادها الفعلي وقدرتها على مواكبة تغيرات سوق المدفوعات.

٢_ ٢ التجارب العربية للعملات الرقمية للبنوك المركزية

رغم الاعتقاد السائد بأن الحكومات العربية ترفض العملات الرقمية، تؤكد المناقشات الرسمية لمحافظي البنوك المركزية العربية وجود توجه متزايد نحو تبنيها (الخوري، ٢٠٢١، ص ١٣٠). ويجسد مشروع **«عابر»** هذا التوجه بصفته إحدى أبرز التجارب العربية في هذا المجال، إذ جاء ثمرة للتعاون بين البنك المركزي السعودي ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بهدف اختبار إصدار عملة رقمية مشتركة بين الدولتين.

وتم تنفيذ المشروع عبر ثلاث مراحل رئيسة شملت: دراسة متطلبات التسوية بين البنكين المركزيين، ثم تحليل متطلبات التسوية المحلية بين البنوك التجارية، وأخيراً اختبار آليات تنفيذ المعاملات العابرة للحدود، وتمثل هذه التجربة التي أُطلقت رسمياً عام ٢٠١٩ خطوة رائدة على مستوى المنطقة، كونها أول محاولة لتطوير عملة رقمية مركزية مشتركة بين دولتين تستخدم في التسويات المحلية والدولية، مما يجعلها نموذجاً عملياً لكيفية الاستفادة من تقنية سلسلة الكتل ضمن إطار مركزي يقلل أخطار العملات الرقمية اللامركزية (Saudi Central Bank and Central Bank of the U.A.E, 2020, p 8).

من الناحية التنظيمية، استند المشروع إلى إطار مؤقت يقوم على مذكرة تفاهم واتفاقيات تعاون بين البنوك المركزية والبنوك التجارية، حددت الأهداف وآليات العمل والحوكمة الخاصة بالتجربة، لكنه لم يرتق إلى مستوى إطار قانوني دائم أو تشريعي متكامل يصدر عن جهة تشريعية رسمية. يعكس هذا النهج طبيعة المشروع كمرحلة بحث وتجربة تقنية تسبق اتخاذ قرارات تنظيمية وتشريعية أكثر رسوخاً. (المقاطي، ٢٠٢٥، ص ٤٢٣)

ويجسد هذا النموذج إمكانية نجاح التعاون بين البنوك المركزية عبر تقنية رقمية مشتركة على المستوى التقني والعملي، إلا أن هذا النجاح يظل محدوداً في ظل غياب إطار تشريعي وتنظيمي دولي متكامل، الأمر الذي يؤكد الحاجة إلى تطوير قواعد قانونية دولية أكثر تنسيقاً، بما يعزز قدرة العملات الرقمية للبنوك المركزية على ترسيخ دورها كبديل تنظيمي وقانوني أكثر استقراراً في مواجهة اللامركزية المالية.

مما تقدم نجد أن المقارنة بين النماذج التشريعية والتنظيمية المعتمدة في هذه الدول تبرز توجهاً واضحاً نحو تأسيس أطر قانونية وتنظيمية صارمة، سواء عبر تعديل التشريعات القائمة أو بناء أطر مرحلية متكاملة، تمكن البنوك المركزية من السيطرة الفعلية على إصدار العملات الرقمية. كما يعكس هذا التوجه الدولي المتصاعد إدراكاً بأن العملات الرقمية للبنوك المركزية ليست مجرد أدوات تكميلية، بل تمثل بديلاً تنظيمياً وقانونياً جوهرياً وفعالاً عن العملات الرقمية اللامركزية، بهدف استعادة السيادة النقدية وتعزيز الاستقرار المالي العالمي. إلى جانب ذلك، لعبت المنظمات الدولية دوراً محورياً في بلورة المبادئ القانونية والتنظيمية التي تدعم هذه الأطر، من خلال التنسيق الدولي ووضع معايير مشتركة تضمن تحقيق التقدم المالي مع الحفاظ على سلامة الأنظمة النقدية. وبالتالي، تؤكد هذه التجارب على ضرورة تطوير قواعد تنظيمية وقانونية دولية موحدة وقابلة للتنفيذ، تضمن حماية الأنظمة النقدية الوطنية وتحصينها ضد أخطار تفكك النظام المالي التقليدي بفعل انتشار اللامركزية.

٢_ ٣ الواقع السوري والتحديات المرتبطة بالعملات الرقمية

يظل التعامل بالعملات الرقمية اللامركزية في سورية خارج إطار التنظيم القانوني المباشر، إذ اقتصر الموقف الرسمي بصورة أساسية على التحذيرات الصادرة عن مصرف سورية المركزي، والتي أكد فيها أن هذه العملات لا تتمتع بأي اعتراف قانوني أو صفة نقدية داخل الدولة، نظراً لما تنطوي عليه من مخاطر تتعلق بالتقلبات الحادة وصعوبة الرقابة على المعاملات المرتبطة بها، إلى جانب إمكانية استخدامها في أنشطة غير مشروعة أو معاملات يصعب تتبعها (مصرف سورية المركزي، ٢٠٢٥) وفي المقابل، لم يتجه الموقف الرسمي نحو تبني حظر تشريعي صريح، وإنما بقي التعامل بهذه العملات قائماً خارج الإطار الرسمي والرقابي، وهو ما يعكس حالة من الحذر التنظيمي المرتبط بطبيعة هذه العملات وتعقيداتها التقنية والرقابية.

وعلى الرغم من ذلك، تشير التصريحات الصادرة عن الجهات المختصة إلى وجود اهتمام متزايد بمتابعة التحولات الرقمية المرتبطة بالنظام النقدي، إذ سبق لمصرف سورية المركزي أن أشار إلى دراسة إمكانية إطلاق عملة رقمية وطنية

في إطار التوجه نحو التحول الرقمي، مع التأكيد على ضرورة أن تكون أي عملة رقمية مستقبلية صادرة عن المصرف المركزي ذاته ومرتبطة بإطار قانوني ونقدي يضمن الثقة والاستقرار ويحمي أموال المتعاملين. كما شددت التصريحات الرسمية على أن الأولوية الحالية تتركز في تطوير البنية التحتية لأنظمة الدفع الإلكتروني وتعزيز كفاءتها قبل الانتقال إلى نماذج أكثر تعقيداً كالعملات الرقمية للبنوك المركزية (أحمد، ٢٠٢٣، ص ٣١)، الأمر الذي يكشف أن التوجه الرسمي السوري لا يزال يتعامل مع التحول النقدي الرقمي بصورة تدريجية تقوم على تعزيز أدوات الرقابة والاستقرار قبل الانخراط الكامل في النماذج الرقمية الجديدة.

ويؤكد هذا التوجه ما أعلنته وزارة الاتصالات وتقانة المعلومات مؤخراً خلال إطلاق أول تجربة للدفع الإلكتروني عبر شبكتي «Visa» و«Mastercard» العالميتين، وإطلاق أول شبكة مدفوعات إلكترونية محلية مرتبطة بالشبكات العالمية (الوكالة العربية السورية للأنباء [سانا]، ٢٠٢٦). ويعكس هذا المسار اتجاهاً رسمياً يقوم على التدرج في تبني التحول المالي الرقمي، من خلال التركيز على تطوير أنظمة الدفع الإلكترونية الخاضعة للرقابة، بما قد يمهد مستقبلاً لتبني نماذج رقمية أكثر تطوراً ضمن إطار قانوني وتنظيمي يخضع لإشراف الدولة والبنك المركزي، وهو ما ينسجم مع الاتجاه الدولي المتزايد نحو ربط التحول الرقمي المالي بالحفاظ على السيادة النقدية وتعزيز الرقابة على المجال المالي الرقمي.

وتشير هذه الخطوات إلى إدراك متزايد بأن التعامل مع التحولات الرقمية النقدية لم يعد يقتصر على الجوانب التقنية أو الخدمية، وإنما أصبح يرتبط بإعادة تهيئة البنية المالية والتنظيمية للدولة بما يسمح بمواكبة النماذج الرقمية الحديثة بصورة أكثر خضوعاً للرقابة والاستقرار، الأمر الذي قد يتيح مستقبلاً الاستفادة من التجارب الدولية المتعلقة بالعملات الرقمية للبنوك المركزية ضمن إطار قانوني وتنظيمي يراعي خصوصية الواقع النقدي والاقتصادي السوري.

٣_ الخاتمة:

كشف البحث أن العملات الرقمية اللامركزية لا تمثل مجرد أدوات مالية حديثة، وإنما تعكس تحولاً في طبيعة السلطة النقدية ذاتها، من خلال نقل جزء من وظائفها التقليدية من المؤسسات النقدية العامة إلى شبكات أو جهات خاصة لا تخضع للرقابة المركزية التقليدية.

وفي المقابل، أظهر البحث أن اتجاه البنوك المركزية نحو إصدار العملات الرقمية لم يعد يرتبط فقط بمواكبة التطور التقني أو تحديث أنظمة الدفع، وإنما أصبح يعكس توجهاً دولياً متزايداً نحو إعادة تنظيم المجال النقدي الرقمي بصورة تضمن استمرار خضوعه للرقابة القانونية والنقدية للدولة. كما بين التجارب الدولية أن العملات الرقمية للبنوك المركزية تمثل محاولة لإعادة التوفيق بين متطلبات الابتكار الرقمي والحفاظ على الاستقرار المالي والسيادة النقدية، مع اختلاف النماذج التنظيمية المعتمدة تبعاً لاختلاف الأولويات الاقتصادية والتشريعية لكل دولة.

كذلك أوضح البحث تنامي دور المؤسسات والمنظمات المالية الدولية في وضع المبادئ والمعايير المنظمة للعملات الرقمية للبنوك المركزية، بما يعكس اتجاهاً دولياً نحو بناء أطر تنظيمية أكثر تنسيقاً لمواجهة التحديات التي فرضتها اللامركزية المالية. كما أظهر البحث أن التحولات المرتبطة بالمجال النقدي الرقمي لم تعد بعيدة عن الواقع السوري، في ظل التوجه نحو تطوير أنظمة الدفع الإلكتروني ومواكبة التحول المالي الرقمي بصورة تدريجية تخضع لرقابة الدولة والبنك المركزي.

وبذلك، توصل البحث إلى أن الصراع المرتبط بالعملات الرقمية لم يعد يقتصر على طبيعة أدوات الدفع أو وسائل التداول الحديثة، وإنما أصبح يرتبط بصورة متزايدة بمن يملك سلطة إصدار النقود وتنظيم المجال النقدي الرقمي في المستقبل، الأمر الذي يفسر الاتجاه الدولي المتنامي نحو العملات الرقمية للبنوك المركزية باعتبارها أحد أبرز المسارات المطروحة لإعادة تكريس السيادة النقدية ضمن البيئة المالية الرقمية الحديثة.

٤_ الاستنتاجات والتوصيات:

٤_١ الاستنتاجات:

١_ توصل البحث إلى أن الإشكالية التي تثيرها العملات الرقمية اللامركزية لا تتمثل في طبيعتها التقنية بحد ذاتها، وإنما في كونها تعيد تشكيل العلاقة التقليدية بين الدولة والنقود، من خلال نقل جزء من السلطة النقدية من المؤسسات العامة إلى شبكات رقمية عابرة للحدود لا تخضع لرقابة قانونية مركزية، الأمر الذي يفرض تحدياً مباشراً لمفهوم السيادة النقدية بصورته التقليدية.

٢_ أظهر البحث أن قصور التشريعات الوطنية المنفردة عن ضبط العملات الرقمية اللامركزية يعود إلى الطابع العابر للحدود الذي تقوم عليه هذه العملات، بما يجعل فعالية التنظيم الداخلي محدودة في ظل غياب إطار قانوني وتنظيمي دولي موحد قادر على تحقيق التنسيق بين الأنظمة النقدية والرقابية المختلفة.

٣_ تبين أن العملات الرقمية للبنوك المركزية لا تمثل مجرد تطوير تقني لوسائل الدفع التقليدية، وإنما تعكس اتجاهاً دولياً متزايداً نحو إعادة تنظيم المجال النقدي الرقمي ضمن إطار قانوني يخضع لرقابة الدولة، بما يسمح بالاستفادة من مزايا التكنولوجيا المالية دون التخلي عن أدوات السياسة النقدية والاستقرار المالي.

٤_ كشفت المقارنة بين التجارب الدولية أن الاتجاه العالمي لا يقوم على استبدال النظام النقدي التقليدي بصورة جذرية، وإنما على إعادة تكييفه تدريجياً من خلال نماذج قانونية وتنظيمية مرنة توازن بين دعم الابتكار المالي والحفاظ على فعالية الرقابة النقدية ودور البنوك المركزية.

٥_ تبين من خلال البحث أن الدور المتنامي للمؤسسات المالية الدولية، ولا سيما صندوق النقد الدولي وبنك التسويات الدولية، يعكس بداية تشكل توجه دولي نحو بناء مبادئ ومعايير مشتركة لتنظيم العملات الرقمية للبنوك المركزية، بما قد يمهد مستقبلاً لظهور إطار قانوني دولي أكثر انسجاماً مع التحولات التي فرضها الاقتصاد الرقمي واللامركزية المالية.

٤_٢ التوصيات:

١_ يوصي البحث بأن تعمل المنظمات والمؤسسات المالية الدولية، بالتعاون مع البنوك المركزية الوطنية، على بناء إطار قانوني وتنظيمي دولي أكثر تنسيقاً للعملات الرقمية، نظراً لعدم كفاية التنظيم الداخلي المنفرد في مواجهة الطبيعة العابرة للحدود التي تقوم عليها العملات الرقمية اللامركزية.

٢_ يوصي البحث بدعم التعاون بين البنوك المركزية لتبادل الخبرات الفنية والتنظيمية المتعلقة بالعملات الرقمية للبنوك المركزية، بما يسهم في تطوير نماذج أكثر كفاءة وملاءمة للبيئات الوطنية المختلفة.

٣_ يوصي البحث بأن تعمل السلطات التشريعية والنقدية الوطنية على تحديث التشريعات المالية والنقدية بما ينسجم مع التحولات الرقمية المتسارعة، من خلال وضع قواعد قانونية واضحة تنظم إصدار العملات الرقمية للبنوك المركزية وتداولها وتحدد حدود المسؤولية والرقابة المرتبطة بها.

٤_ يوصي البحث بأن تستفيد الجهات النقدية في سوريا من التجارب الدولية المتعلقة بالعملات الرقمية للبنوك المركزية، من خلال اعتماد مسار تدريجي يتيح دراسة إمكانية تطوير عملة رقمية رسمية وبناء بنية مالية رقمية خاضعة لإشراف الدولة والبنك المركزي، بما ينسجم مع خصوصية الواقع الاقتصادي والتشريعي السوري.

٥_ المراجع:

-الأحمد، رند فتحي، ٢٠٢٣، *نحو تنظيم قانوني للعملات الرقمية*: دراسة مقارنة. رسالة ماجستير، قسم القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

-أحمد، مصطفى، ٢٠٢٣، *العملات الرقمية من وجهة نظر اقتصادية وقانونية*. رسالة ماجستير، قسم قانون الأعمال، المعهد العالي لإدارة الأعمال، سوريا.

-خيربيك، أحمد، ٢٠٢٤، *قياس أثر تحديات تبني سلاسل الكتل للمحاسبة المصرفية في الأداء المصرفي السوري*. مجلة جامعة اللاذقية للعلوم الاقتصادية والقانونية، سورية، ٤٦[٥]، ص ٢٨١_ ٣٩٦.

-الخوري، علي محمد، ٢٠٢١، *المدفوعات الإلكترونية والعملات الرقمية*، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بجامعة الدول العربية، الإمارات العربية المتحدة.

_ الدخيل، أحمد خلف، ٢٠٢٢، *العملات المشفرة*، مكتبة القانون المقارن، العراق.

-سعدوني، محمد، ٢٠٢٣، *التكنولوجيا المالية القوانين المنظمة لها في مصر*، المجلة القانونية، جامعة الزقازيق، مصر، ١٧[٨]، ص ١٩١٧_ ١٩٧٨.

الشاطر، منير ماهر، ٢٠١٩، *تقنية سلسلة الثقة (البلوكشين) وتأثيرها على قطاع التمويل الإسلامي "دراسة وصفية"*، مجلة وتطبيقات في المالية الإسلامية، ٣(٢)، ص ١٢٦ ١٦٣.

-الشمري، أثير صلاح، ٢٠٢٤، *التنظيم القانوني للعملات الرقمية*. ط١، المركز العربي للنشر، مصر.

-صالح، أيمن، ٢٠٢١، *واقع العملات الرقمية. صندوق النقد العربي*، سلسلة كتيبات تعريفية، الإمارات العربية المتحدة، العدد ١٠، ص ١_٣٤.

-صبح، هاني، ٢٠٢٤، *العملات المشفرة أداة لتمويل الإرهاب وغسيل الأموال*، مجلة حقوق دمياط للدراسات القانونية والاقتصادية، مصر، العدد ١٠، ص ٧٥٢_ ٨١٨.

عبد المسيح، سالي سمير فهمي، ٢٠٢١، *الاستثمار في العملات الافتراضية*، المجلة القانونية، مصر، ١٠(٧)، ص ١٩٩٣ ٢٠٦٦

-عبد المنعم، هبة، ٢٠٢٢، *توجهات المصارف المركزية العربية نحو إصدار عملات رقمية*. صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، العدد ٩٢، ص ١_ ٤٦.

-عثمانية، عثمان؛ وبن قيراط، وداد، ٢٠٢٢أ، اقتصاد العملات المشفرة ومستقبل النقود، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت.

-عثمانية، عثمان؛ بن قيراط، وداد، ٢٠٢٢ب، *موقع العملات الرقمية للبنوك المركزية **CBDC** من العملات المشفرة والعملات المستقرة_اليوان الرقمي نموذجا*، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة،الجزائر، ٧[٢]، ص ٣٣٤_ ٣٥١.

_الفقي، محمد سهيل، ٢٠٢٤، *العملات الرقمية الافتراضية وتأثيرها على المجتمع الدولي*، المركز القومي للاصدارات القانونية، مصر.

-المقاطي، محمد مرزوق، ٢٠٢٥، *الإطار القانوني للعملات الرقمية للبنوك المركزية في المملكة العربية السعودية*، مجلة العلوم التربوية والإنسانية، المملكة العربية السعودية، العدد ٤٧، ص ٤٠٦_ ٤٣١.

-يوسف، آلاء؛ الحمادي، خليفة، ٢٠٢٢، *التكييف القانوني للعملات الافتراضية البتكوين نموذجاً [دراسة مقارنة].* مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، الإمارات العربية المتحدة، ١٩[٣]، ص ١٢١_ ١٥٣.

المواقع الإلكترونية:

مصرف سورية المركزي، ٢٠٢٥، «بيان توعية وتحذير بخصوص أخطار التعامل بالعملات الرقمية في سورية»، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٦/٥/١٢، الرابط على الشبكة:

https://cb.gov.sy/index.php?page=show&ex=2&dir=items&lang=1&ser=3&cat_id=2045

الوكالة العربية السورية للأنباء (سانا)، ٢٠٢٦، «الاتصالات تطلق أول شبكة مدفوعات إلكترونية في سورية مرتبطة بالشبكات العالمية»، تاريخ النشر: ٢٠٢٦/٥/١٢، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٦/٥/١٥، الرابط على الشبكة:

https://sana.sy/locals/2471335/

قانون ولاية أريزونا المعدل، ٢٠١٧، المادة ٤٤-٧٠٦١، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٦/٥/١٥، متاح على الرابط:

https://law.justia.com/codes/arizona/2022/title-44/section-44-7061/

United States Department of the Treasury, 2020, October, G7 Finance Ministers and Central Bank Governors' Statement on Digital Payments, accessed on 23/11/2025, Available at: https://home.treasury.gov/news/press-releases/sm1152

References:

-Bank for International Settlements, 2018, March, *Central bank digital currencies [CPMI report]*. Committee on Payments and Market Infrastructures. https://www.bis.org/cpmi/publ/d174.htm

-Bank for International Settlements, 2020, *Central bank digital currencies: Foundational principles and core features*. Report No. 1. https://www.bis.org/publ/othp33.htm

-Bank for International Settlements; Swiss National Bank; SIX Group, 2022, January, *Project Helvetia Phase II: Settling tokenized assets in wholesale CBDC*. BIS Innovation Hub Report. https://www.bis.org/publ/othp45.htm

-Bofinger, P., 2024, *The digital euro and central bank digital currencies: Beware of taking-off too early. No. 95*, Hans-Böckler-Stiftung, Germany, pp. 1–35.

-Bordo, M. D.; Levin, A. T., 2017, *Central bank digital currency and the future of monetary policy*. *Working Paper No. 23711,* National Bureau of Economic Research, USA, pp. 1_31

-Brooks, Skylar, 2021, Revisiting the Monetary Sovereignty Rationale for CBDCs, Ottawa, Canada: Bank of Canada, Staff Discussion Paper No. 2021-17, pp. 1–29.

-Chu, Y. and Rathbun, N. S, 2025, Monetary Sovereignty and Central Bank Digital - Currencies: Competing Models for Future Cross-Border Payment Platforms, Global Policy, United Kingdom, 16(2), pp. 329–340.

-European Central Bank [ECB], 2015, February, *Virtual currency schemes: A further analysis*. Germany. https://www.ecb.europa.eu/pub/pdf/other/virtualcurrencyschemesen.pdf

-European Central Bank, 2020, October, *Report on a digital euro.*

-G7, 2021, *Public policy principles for retail central bank digital currencies*. London,
HM Treasury.
https://assets.publishing.service.gov.uk/media/616754e1d3bf7f55fa9269d8/G7_Public_Policy_Principles_for_Retail_CBDC_FINAL.pdf

-Haynes, A.; Yeoh, P., 2026, Law and Regulation of Cryptocurrencies and Cryptoassets, 2nd ed. Abingdon, Oxon: Routledge, 320.
-He, X., 2021, *Key features of the Digital RMB*. CIGI Policy Brief No. 169, Centre for International Governance Innovation, Canada, pp. 1–12.
https://www.cigionline.org/documents/2067/PB_no.169.pdf
-International Monetary Fund [IMF], 2022a, *Global financial stability report: Chapter3 Decentralized finance*. Washington, D.C., USA.
https://www.imf.org/-/media/Files/Publications/GFSR/2022/April/English/ch3.ashx
-International Monetary Fund [IMF], 2022b, September, *The ascent of CBDCs.* F&D Magazine, Washington, D.C., USA.
https://www.imf.org/en/Publications/fandd/issues/2022/09/Picture-this-The-ascent-of-CBDCs
-International Monetary Fund, 2024, October, *Central bank digital currencies and financial stability: Balance sheet analysis and policy choices. IMF Working Paper, Monetary and Capital Markets*, Washington, D.C., USA, IMF.
-International Monetary Fund, 2025, November, *Central bank digital currency: Further navigating challenges and risks [Staff report].* Washington, D.C., USA, IMF.
https://www.imf.org/-/media/files/publications/wp/2024/english/wpiea2024226-print-pdf.pdf
Kosse, A., & Mattei, I, 2023, Making *Headway: Results of the 2022 BIS Survey on Central Bank Digital Currencies and Crypto* (BIS Papers No. 136). Bank for International Settlements. https://www.bis.org/publ/bppdf/bispap136.htm
-Martino, E. D, 2024, Monetary sovereignty in the digital era: The law & macroeconomics of digital private money, Computer Law & Security Review, Netherlands, Vol. 52, Article 105909, pp. 1–13.
-Ozili, P. K., 2022, *Decentralized finance research and developments around the world*. MPRA Paper No. 114338, Munich Personal RePEc Archive, Germany, pp. 1–37.
-Padilla, E. F., 2024, *CBDCs vs. cryptocurrencies: A battle for control in the digital economy. Master's thesis, Copenhagen Business School*, Business and Development Studies, Denmark, pp. 1–73.
-Saudi Central Bank; Central Bank of the U.A.E., 2020, *Project Aber: Joint digital currency and distributed ledger project – Final report. Saudi Central Bank; Central Bank of the U.A.E.* https://www.centralbank.ae/sites/default/files/2020-12/Aber%20Report%202020%20-%20EN.pdf
-Stewart, K.; Gunashekar, S.; Manville, C., 2017, *Digital currency and the future of transacting*. RAND Europe, United Kingdom, pp. 1–32.
- United States Department of the Treasury, 2020, October, *G7 Finance Ministers and Central Bank Governors' Statement on Digital Payments.*
https://home.treasury.gov/news/press-releases/sm1152